مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

# التباين الإقليمي لظاهرة الطلاق في العراق وعلاقته بالتركيب البيئي للسكان لسنة 2024

**م. د. أياد شذر عبد عزوز**
قسم الجغرافية - كلية التربية – الجامعة المستنصرية
ayad.sh@uomustansiriyah.edu.iq

**مستخلص البحث**:
يتناول هذا البحث ظاهرة الطلاق في العراق وتباينها المكاني بقدر ارتباط ذلك بتباين التركيب البيئي لسكان المحافظات، وحيث يهدف البحث إلى تقسيم محافظات العراق إلى أقاليم وإيجاد طبيعة العلاقة بين خصائص السكان الحضرية والريفية وبين معدلات حالات الطلاق فيها، ولتحقيق ذلك فقد عمد الباحث إلى تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية، حيث تم استخدام مقياس درجة الحضرية DEGURBA كوسيلة لتقسيم محافظات العراق إلى أقاليم بناءً على تباين نسبة السكان الحضر في كل منها، كذلك استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson's r)، وتحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (One-Way ANOVA) للتعامل مع الظاهرة إحصائيًا ولقياس مدى العلاقة بين متغير درجة الحضرية وأعداد حالات الطلاق، ليفضي البحث إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها هو تقسيم منطقة البحث إلى أربعة أقاليم متمايزة في تركيبتها السكانية الحضرية والريفية، كذلك فقد تبين من نتائج تطبيق التحليل الإحصائي معامل ارتباط بيرسون (r= 0.5390) وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) بين المتغيرين متوسطة القوة وذات دلالة معنوية حقيقية بلغت (p= 0.0382)، أما معامل التحديد ($R^2$= 0.2905) فقد اظهر أن المتغير البيئي (درجة الحضرية والريف) تفسر بمفردها حوالي نسبة 29.05% من التباين الإقليمي لحالات الطلاق، في حين أكد تحليل التباين أحادي الاتجاه (One- Way ANOVA) بدلالته القوية جدًا والتي بلغت (p= 0.0068) وجود فروق جوهرية وحقيقية بين الأقاليم الجغرافية الأربعة المستخرجة بناءً على تباين درجة الحضرية بين المحافظات.

**الكلمات المفتاحية**: أقاليم جغرافية، التركيب البيئي، درجة الحضرية، الطلاق.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**المقدمة**:

تعد ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي تلقي بآثارها الكبيرة والخطيرة على بنية المجتمع، ولهذه الظاهرة بُعد جغرافي واضح كونها تمتاز بتباين مكاني مرتبط بمتغيرات جغرافية عديدة مثل العمر والتحصيل الدراسي ومستوى الدخل فضلًا عن تباين حجم هذه الظاهرة بتباين التركيب البيئي للسكان، ولأن هذه الظاهرة تشهد زيادة واضحة في السنوات الأخيرة في العراق فقد ارتأى الباحث دراسة هذه الظاهرة من زاوية جغرافية تتناول توزيعها المكاني وإيجاد العلاقة بينها وبين التركيب البيئي للسكان ومن ثم محاولة تفسير تباين هذه الظاهرة بين مجتمعي الريف والمدينة من خلال محاولة تسليط الضوء على خصائص السكان في هاتين البيئتين.

ويمثل الإقليم المحور المنهجي الفلسفي الذي ترتكز عليه الجغرافيا في دراساتها وأبحاثها، وفي تفسيرها للنظم المكانية والعلاقات التفاعلية القائمة بين المتغيرات الجغرافية المختلفة داخل الحيز المكاني، وإن الجغرافيا الإقليمية لا تستعرض فقط جوانب الإقليم الطبيعية والبشرية بطريقة صمّاء، وإنما أيضًا تتناول جميع هذه المتغيرات كمؤثرات لتحديد شخصية الإقليم وكذلك تأثيرها في رسم هويته الثقافية، وما تفرزه هذه المتغيرات من ظواهر اجتماعية ذات طبيعة جغرافية، لذا فإن هذا البحث وفي تناوله لظاهرة الطلاق فإنه لا يتناولها كظاهرة اجتماعية فحسب، بل كظاهرة جغرافية ذات بعد مكاني، لذلك يسعى هذا البحث الى تنظيم هذه الظاهرة في أقاليم ذات شخصيات جغرافية متمايزة في طبيعة تركيبها السكاني، ومن ثم الكشف كيف أن هذا التمايز الإقليمي يفرز أنماطًا مختلفة للظواهر الاجتماعية كظاهرة الطلاق مدار البحث.

ويهدف هذا البحث إلى صياغة تفسير مكاني يفسر الفجوة الإقليمية في معدل حالات الطلاق بين المحافظات العراقية الخمس عشر، والتي تكون مرتفعة في المناطق ذات الطبيعة الحضرية نتيجة لما قد يرافق حالة التحضر من تفكك أسري وضعف في الروابط الاجتماعية، بينما تنخفض هذه الظاهرة نسبيًا في المناطق ذات الطبيعة الريفية التي لم تزل متمسكة بالعادات والقيم التقليدية وتعطي وزنًا أكبر للأسرة والقبيلة والمجتمع.

**مشكلة البحث**:

تكمن المشكلة الرئيسية للبحث في التساؤل التالي: هل يتباين حجم ظاهرة الطلاق بين الحضر والريف، وهل اندراج محافظات العراق ضمن أقاليم مختلفة وفق مقياس درجة الحضرية DEGURBA يفرز تباينًا مكانيًا في معدلات الطلاق؟

ومن المشكلة الرئيسية تنبثق المشكلات الفرعية التالية:

1. هل تباين معدلات الطلاق بين الأقاليم الحضرية والريفية هو تباين عشوائي قد يكون ناجم عن الصدفة، أم أنه تباين حقيقي ذو دلالة إحصائية إقليمية؟
2. ما هو حجم القوة التفسيرية التي يمتلكها متغير التركيب البيئي في تحديد حجم ظاهرة الطلاق؟
3. عند تطبيق مقياس درجة الحضرية وإيجاد أقاليم جغرافية وفقًا لذلك، هل هنالك فروق جوهرية ذات دلالة احصائية مرتفعة في متوسطات أعداد الطلاق بين هذه الأقاليم؟

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**فرضية البحث**:

يتباين حجم ظاهرة الطلاق بين مجتمعي الحضر والريف، حيث تشهد حالات الطلاق ارتفاعًا واضحًا في المدينة مقارنة بالريف الذي يسجل غالبًا معدلات منخفضة ويعود ذلك لتباين خصائص سكان هاتين البيئتين. أي، كلما زادت مرتبة المحافظة ضمن مقياس درجة الحضرية كلما رافق ذلك ارتفاع معدلات حالات الطلاق فيها.

ومن الفرضية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن العلاقة بين درجة الحضرية للمحافظات ومعدلات الطلاق فيها هي علاقة طردية (موجبة) ذات دلالة احصائية.
2. يمتلك المتغير البيئي المتمثل بدرجة الحضرية قوة تفسيرية مسؤولة عن تحديد جزء ملموس من التباين المكاني لمعدلات الطلاق المرتبطة بحالات التفكك الأسري في العراق.
3. توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية مرتفعة في متوسطات أعداد الطلاق بين الأقاليم الجغرافية الناجمة عن تطبيق مقياس درجة الحضرية، وهذه الفروق تعود إلى التمايز في الخصائص الهيكلية والاجتماعية لهذه الأقاليم.

**هدف البحث**:

يهدف البحث إلى توزيع ظاهرة الطلاق في العراق بين محافظات العراق المختلفة ومن ثم توزيعها حسب التركيب البيئي بين مجتمعي الحضر والريف، مع محاولة وضع تفسيرات مناسبة لهذا التباين من خلال ربطه مع خصائص سكان كل من هذين المجتمعين، فضلًا عن إيجاد أقاليم جغرافية بتطبيق مقياس درجة الحضرية.

يسعى البحث أيضًا إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تطبيق معامل ارتباط بيرسون (Pearson's r) لإيجاد نوع العلاقة بين مرتبة المحافظات وفقًا لدرجة الحضرية وبين حجم معدلات الطلاق فيها.
2. معرفة النسبة التي تساهم فيها درجة التحضر في زيادة حالات الطلاق مقارنة بمساهمة المتغيرات الجغرافية الأخرى من خلال حساب تحليل الانحدار الخطي البسيط ( Simple Linear Regression).
3. تطبيق اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (One-Way ANOVA) للتأكد من أن الفروق في متوسطات أعداد الطلاق بين الأقاليم الجغرافية المستخرجة هي فروقًا جوهرية ذات دلالة احصائية مرتفعة مرتبطة فعلًا بالتمايز البيئي الهيكلي والاجتماعي لهذه الأقاليم وليست فروقًا عشوائية.

**حدود البحث:**

تشمل الحدود المكانية للبحث العراق بجميع محافظاته (عدا محافظات إقليم كوردستان)، والذي يقع جغرافيًا في جنوب غرب آسيا، حيث تحده من الشمال تركيا، ومن الشمال الغربي سوريا، ومن الغرب الأردن، ومن الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي، ومن الشرق إيران. خريطة (1). أما فلكيًا فيقع العراق بين خطي طول (38,45' -48,45') شرقًا، ودائرتي عرض (29,5" – 37,23") شمالاً **(الياسري، 2006، صفحة 6)**.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

وفيما يتعلق بالحدود الزمانية للبحث فقد تم اعتماد بيانات حالات الطلاق المسجلة رسميًا لأشهر سنة 2024 والمنشورة على الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى العراقي.

**خريطة (1): موقع منطقة البحث**




المصدر: الباحث بإستخدام برنامج ArcGIS 10.4.1، وإعتماداً على (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة تكنولوجيا المعلومات، شعبة نظم المعلومات الجغرافية، خريطة العراق الإدارية).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**المبحث الأول: التركيب البيئي لسكان العراق:**

يلقي هذا المبحث نظرة عامة على أعداد سكان العراق وتوزيعهم المكاني بين محافظات العراق المختلفة، فضلًا عن تناول التركيب البيئي لهم من خلال معرفة أعداد السكان الحضر والريف والنسبة المئوية التي يشكلانها في كل محافظة، فضلًا عن استخراج النسبة المئوية العامة لحجم السكان في كل محافظة من المجموع الكلي لسكان العراق حيث يعطينا ذلك نظرة عن كيف تستقطب بعض المحافظات السكان بأعداد كبيرة جدًا مقارنةً بمحافظات أخرى تتسم بالإنخفاض النسبي في أعداد سكانها. الجدول (1).

**جدول (1): تقديرات سكان العراق حسب المحافظات والبيئة والجنس لسنة 2024**

| إسم المحافظة | حضر | | ريف | | عدد الأفراد الكلي | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الأفراد | % | عدد الأفراد | % | | |
| نينوى | 2311613 | 54.2 | 1950367 | 45.8 | 4261980 | 10.8 |
| كركوك | 1496035 | 73.5 | 538592 | 26.5 | 2034627 | 5.1 |
| ديالى | 1029685 | 53.2 | 904819 | 46.8 | 1934504 | 4.9 |
| الأنبار | 1159402 | 57.8 | 845016 | 42.2 | 2004418 | 5.1 |
| بغداد | 8334666 | 85.2 | 1445763 | 14.8 | 9780429 | 24.7 |
| بابل | 1127894 | 45.4 | 1354430 | 54.6 | 2482324 | 6.3 |
| كربلاء | 1292358 | 73.7 | 461707 | 26.3 | 1754065 | 4.4 |
| واسط | 1045103 | 63.6 | 598303 | 36.4 | 1643406 | 4.2 |
| صلاح الدين | 867294 | 48.9 | 907248 | 51.1 | 1774542 | 4.5 |
| النجف | 1180084 | 60.5 | 770749 | 39.5 | 1950833 | 4.9 |
| القادسية | 799098 | 54.1 | 678212 | 45.9 | 1477310 | 3.7 |
| المثنى | 421756 | 40.4 | 621331 | 59.6 | 1043087 | 2.6 |
| ذي قار | 1702948 | 68.1 | 796520 | 31.9 | 2499468 | 6.3 |
| ميسان | 1003267 | 77.5 | 291236 | 22.5 | 1294503 | 3.3 |
| البصرة | 3079170 | 84.0 | 584998 | 16.0 | 3664168 | 9.3 |
| المجموع | 26850373 | 67.8 | 12749291 | 32.2 | 39599664 | 100.0 |

المصدر: الباحث اعتمادًا على وزارة التخطيط العراقية، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024، بيانات منشورة (2024).

يُلاحَظ من الجدول أن هنالك تباينًا واضحًا في توزيع السكان، حيث تشكل العاصمة بغداد بؤرة التركز الديموغرافي الأولى والمهيمنة على مستوى البلاد بحجم سكاني يقترب من حاجز الـ 10 ملايين نسمة (9,780,429 نسمة)، لتضم وحدها نسبة (24.7%) من إجمالي سكان منطقة البحث، تليها في الترتيب محافظتي (نينوى) و(البصرة) كبؤر ثانوية للتركز السكاني، مما يشير ذلك إلى وجود نمط توزيع شريطي يمتد على طول حوضي دجلة والفرات، مع ميل واضح

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

لتركز السكان في مناطق الثقل الإداري والإقتصادي للبلاد. الشكل (1) يبين تباين توزيع السكان بين محافظات العراق.

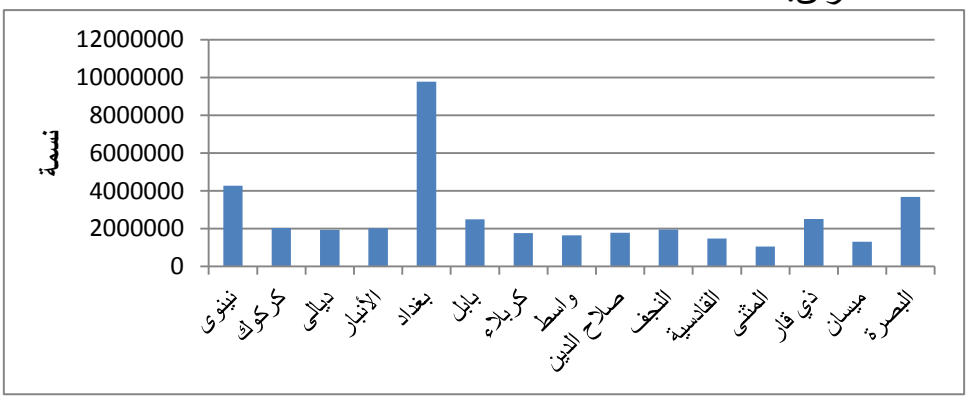


**الشكل (1): تباين توزيع أعداد السكان في العراق لسنة (2024)**

المصدر: الباحث اعتمادًا على الجدول (1)

يتضمن الجدول أعلاه توزيع سكان محافظات العراق حسب التركيب البيئي، ويمكن أن نلاحظ التباين الواضح في توزيع نسبة السكان الريف والحضر بين المحافظات، حيث بلغت نسبة السكان الحضر أعلى مستوياتها في محافظتي (بغداد والبصرة) وقد بلغت النسب (85.2، 84.0)% على التوالي من مجموع سكان كل محافظة، ثم تأتي بعدها في تمثيل سكان الحضر محافظات (ميسان، كربلاء، كركوك، وذي قار) بنسب مئوية بلغت (77.5، 73.7، 73.5، 68.1)% لكل محافظة على التوالي، تلتها محافظات (واسط، النجف، الأنبار، نينوى، القادسية، وديالى) بنسب تمثيل سكان حضر بلغت (63.6، 60.5، 57.8، 54.2، 54.1، 53.2)% على التوالي، لتسجل محافظات (صلاح الدين، بابل، والمثنى) أدنى نسب مئوية لتمثيل سكان الحضر بلغت (48.9، 45.4، 40.4)% على التوالي. الشكل (2) يمثل نسبة تمثيل كلًا من سكان الحضر والريف في كل محافظة.

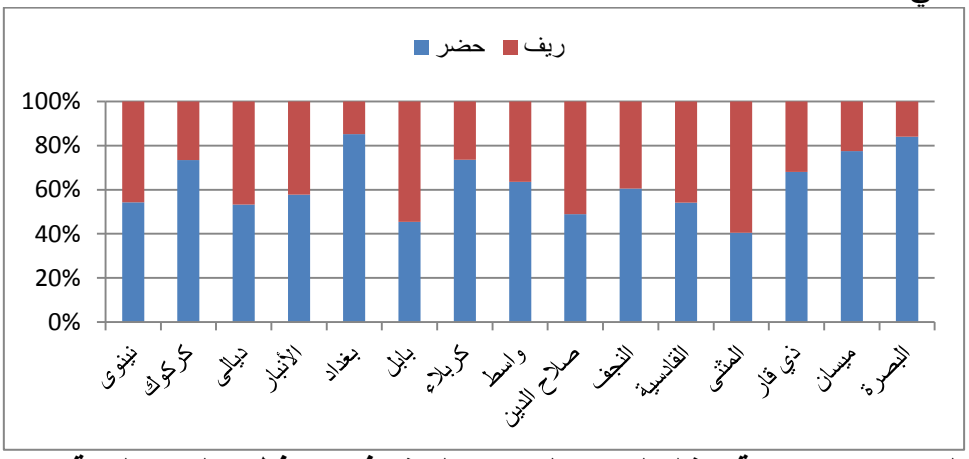


**الشكل (2): تباين نسبة تمثيل السكان الحضر والريف في محافظات العراق لسنة (2024)**

المصدر: الباحث اعتمادًا على الجدول (1)

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

إن توزيع المحافظات إلى مجموعات وفقًا لنسبة سكان الحضر فيها قد تم إعتمادًا على تطبيق معيار درجة الحضرية (Degree of Urbanisation - DEGURBA) الموصى به عالميًا من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UN Statistical Commission) لعام 2020، والمطور بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) **(الإقليمية، الدليل المنهجي للأنماط، 2019، الصفحات 38-72)**، وحيث يتعمد هذا المقياس تقسيم الوحدات المكانية بناءً على النسبة المئوية التي يمثلها سكان الحضر من المجموع الكلي لسكان الوحدة، لينتج عن ذلك أربع فئات إحصائية كالتالي:

- حضرية فائقة/ مهيمنة (Dominant Urbanization): نسبة سكان الحضر أكثر من 80%.
- حضرية مرتفعة (High Urbanization): نسبة سكان الحضر (65-80)%.
- مختلطة/ شبه حضرية (Mixed/ Semi-Urban): نسبة سكان الحضر (50-64)%.
- ريفية غالبة (Predominantly Rural): نسبة سكان الحضر أقل من 50%. الجدول (2).

**جدول (2): توزيع المحافظات في أقاليم جغرافية ناجمة عن تطبيق مقياس درجة الحضرية في العراق لسنة (2024)**

| إسم المحافظة | نسبة السكان الحضر (%) | التصنيف وفق المقياس الاحصائي |
|---|---|---|
| بغداد | 85.2 | حضرية مهيمنة/ فائقة |
| البصرة | 84.0 | حضرية مهيمنة/ فائقة |
| ميسان | 77.5 | حضرية مرتفعة |
| كربلاء | 73.7 | حضرية مرتفعة |
| كركوك | 73.5 | حضرية مرتفعة |
| ذي قار | 68.1 | حضرية مرتفعة |
| واسط | 63.6 | مختلطة/ شبه حضرية |
| النجف | 60.5 | مختلطة/ شبه حضرية |
| الأنبار | 57.8 | مختلطة/ شبه حضرية |
| نينوى | 54.2 | مختلطة/ شبه حضرية |
| القادسية | 54.1 | مختلطة/ شبه حضرية |
| ديالى | 53.2 | مختلطة/ شبه حضرية |
| صلاح الدين | 48.9 | ريفية غالبة |
| بابل | 45.4 | ريفية غالبة |
| المثنى | 40.4 | ريفية غالبة |

المصدر: الباحث اعتمادًا على وزارة التخطيط العراقية، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024، بيانات منشورة (2024).

و وفقًا للتقسيم الفئوي أعلاه فإن محافظتي (بغداد والبصرة) تقعان ضمن الفئة الأولى للتصنيف حيث تتسم نسبة الحضرية فيهما بأنها فائقة ومهيمنة وذلك بضمهما سكان حضر بأعداد مرتفعة جدًا تفوق نسبتهم (80%)، ويعزى تركز السكان الحضر في هاتين المحافظتين إلى التوسع العمراني المستمر فيهما، فضلًا عن تمركز الأنشطة السيادية والخدمات وفرص العمل في

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

القطاعات غير الزراعية، مما يجعل درجات الحضرية فيهما تبلغ مستويات قياسية، أما الفئة الثانية من المعيار أعلاه والتي توصف نسبة الحضرية فيها بأنها مرتفعة فقد شملت مجموعة المحافظات (ميسان، كربلاء، كركوك، وذي قار) بنسب تمثيل لسكان الحضر تتراوح بين (65 – 80)%، وضمن الفئة الثالثة والتي يتسم التركيب البيئي فيها بأنه مختلط حيث يضم أعدادًا متوازنة تقريبًا من سكان الحضر والريف مع زيادة لصالح سكان الحضر فقد ضمت مجموعة المحافظات (واسط، النجف، الأنبار، نينوى، القادسية، وديالى) إذ تتراوح فيها نسبة السكان الحضر بين (50 – 64)%، يعود التقارب في نسب تمثيل السكان الحضر والريف في مجموعة المحافظات ضمن الفئتين الثانية والثالثة إلى أن هذه المحافظات تضم مراكز مدنية تجارية أو دينية كبرى إلى جانب مساحات ريفية شاسعة تحتفظ بكتلتها السكانية نتيجة الارتباط بأنشطة زراعية أو تجارية محلية، وضمن الفئة الرابعة والأخيرة والتي يتصف سكانها بأغلبية ريفية فقد جاءت محافظات (صلاح الدين، بابل، والمثنى) بنسبة سكان حضر تقل عن (50%)، يسلط هذا التباين الضوء على الهوية الاقتصادية لهذه المناطق، حيث تلعب الجغرافيا الزراعية دورًا حاسمًا في تثبيت السكان داخل البيئة الريفية، والحد من وتيرة الهجرة نحو المدن الحضرية مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيث أن الكتلة السكانية الأكبر لهذه المحافظات تتمركز في القرى والبيئات المفتوحة، ويهيمن فيها النشاط الزراعي والرعوي على هويتها الاقتصادية. الخريطة (2) تظهر تقسيم منطقة البحث إلى أقاليم وفقًا للفئات الأربعة أعلاه.

**خريطة (2): تباين درجة الحضرية بين محافظات العراق لسنة (2024)**

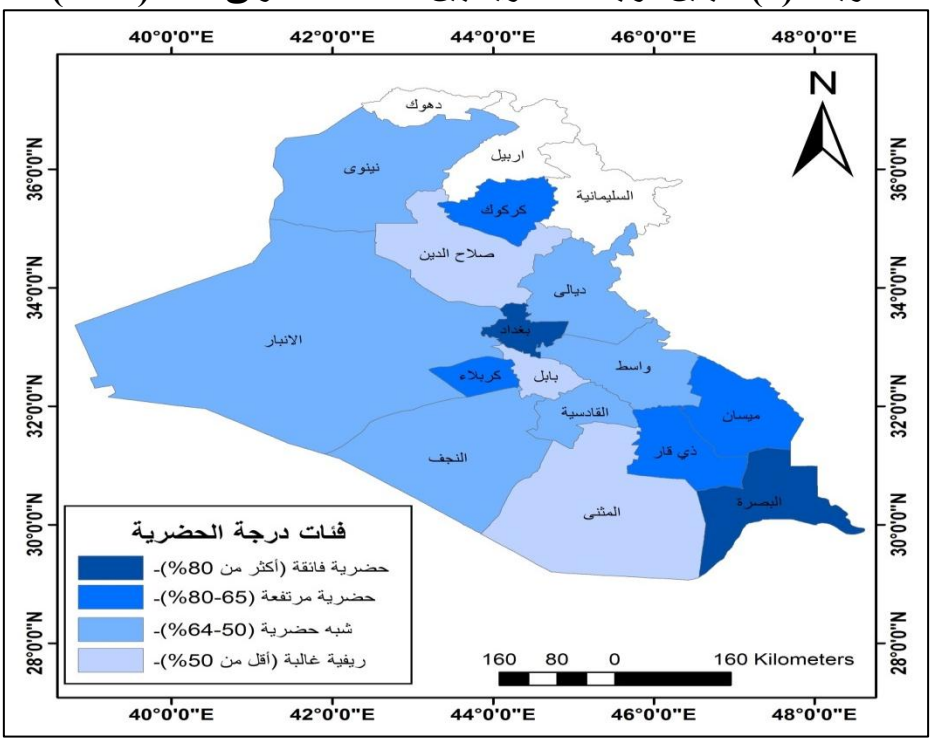


المصدر: الباحث اعتمادًا على الجدول (2).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**المبحث الثاني: توزيع ظاهرة الطلاق في العراق:**

يعد الطلاق من الظواهر التي يمكن أن يؤثر ارتفاع تكرارها بشكل سلبي على المجتمعات، حيث أن لتزايد حجم هذه الظاهرة آثارًا ديموغرافية تتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة وتحجيم النمو السكاني، فضلًا عن إن حدوث الطلاق يمكن أن ينعكس بشكل سلبي على تنشئة الأطفال مما يؤدي في النهاية إلى تراجع في إعداد الأفراد من الناحية التربوية والنفسية والعلمية وبالتالي الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس في نهاية المطاف على بنية المجتمع بأكمله **(غيث، 1978، صفحة 39)**.

على الرغم من التركيب الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع العراقي والذي يتسم بالعلاقات الاجتماعية المباشرة، والدور الكبير للقبيلة والأسرة، وسيادة الأعراف والتقاليد وتأثيرها الكبير على سلوك السكان، فضلًا عن التأثير الكبير للدين على القوانين والسلوك والتعاملات **(العثمان و ناصر، 2014، صفحة 381)**، إلا إن كل ذلك لم يحل دون تسجيل حالات الطلاق مستويات مرتفعة جدًا وكما يتبين ذلك في الجدول (3).

**جدول (3): أعداد حالات الطلاق في محافظات العراق لسنة (2024)**

| الشهر / المحافظة | ك2 | شباط | آذار | نيسان | آيار | حزيران | تموز | آب | أيلول | ت1 | ت2 | ك1 | المجموع | نسبة الطلاق % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 2926 | 2161 | 2176 | 1957 | 2322 | 1782 | 2359 | 1920 | 2194 | 2214 | 2001 | 1847 | 25859 | 35.5 |
| نينوى | 594 | 527 | 532 | 502 | 510 | 394 | 496 | 550 | 521 | 508 | 481 | 501 | 6116 | 8.4 |
| ديالى | 197 | 224 | 287 | 208 | 259 | 177 | 243 | 241 | 280 | 292 | 215 | 327 | 2950 | 4.0 |
| بابل | 204 | 216 | 205 | 167 | 195 | 144 | 193 | 188 | 244 | 219 | 193 | 226 | 2394 | 3.3 |
| النجف | 302 | 249 | 295 | 235 | 311 | 224 | 248 | 212 | 279 | 313 | 245 | 189 | 3102 | 4.3 |
| كركوك | 170 | 256 | 196 | 202 | 240 | 134 | 287 | 233 | 265 | 253 | 229 | 335 | 2800 | 3.8 |
| ذي قار | 104 | 106 | 163 | 148 | 156 | 99 | 161 | 113 | 182 | 146 | 130 | 135 | 1643 | 2.3 |
| الأنبار | 303 | 370 | 285 | 258 | 363 | 282 | 354 | 369 | 390 | 392 | 305 | 324 | 3995 | 5.5 |
| البصرة | 1017 | 660 | 664 | 607 | 793 | 544 | 632 | 523 | 762 | 758 | 630 | 219 | 7809 | 10.7 |
| واسط | 174 | 151 | 184 | 163 | 204 | 141 | 203 | 149 | 180 | 204 | 169 | 162 | 2084 | 2.9 |
| صلاح الدين | 158 | 224 | 255 | 151 | 273 | 98 | 205 | 202 | 267 | 241 | 219 | 207 | 2500 | 3.4 |
| المثنى | 154 | 133 | 98 | 112 | 164 | 91 | 118 | 100 | 139 | 170 | 98 | 23 | 1400 | 1.9 |
| ميسان | 374 | 220 | 253 | 166 | 257 | 196 | 235 | 172 | 294 | 270 | 142 | 50 | 2629 | 3.6 |
| كربلاء | 394 | 574 | 346 | 422 | 331 | 250 | 284 | 216 | 274 | 371 | 407 | 317 | 4186 | 5.7 |
| القادسية | 382 | 253 | 283 | 239 | 288 | 223 | 326 | 214 | 315 | 345 | 270 | 237 | 3375 | 4.6 |
| المجموع | 7453 | 6324 | 6222 | 5537 | 6666 | 4779 | 6344 | 5402 | 6586 | 6696 | 5734 | 5099 | 72842 | 100.0 |

المصدر: الباحث، اعتمادًا على جمهورية العراق، مجلس القضاء الأعلى، بيانات منشورة على الموقع الإلكتروني (https://www.sjc.iq/statistics/).

نلاحظ من الجدول أن حالات الطلاق في سنة 2024 قد بلغت مستويات مرتفعة جدًا حيث سجلت (72842) حالة طلاق في عموم المحافظات (عدا إقليم كوردستان)، كما يمكننا أن نلاحظ بسهولة التباين الواضح في عدد حلات الطلاق بين المحافظات، حيث سجلت محافظة بغداد أعلى تكرار

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

لهذه الظاهرة بلغ (25859) حالة طلاق، تليها محافظتي البصرة ونينوى بأعداد حالات بلغت (7809) و(6116) للمحافظتين على التوالي، في حين سجلت محافظات (المثنى، ذي قار و واسط) أقل الأعداد إذ بلغت (1400، 1643، 2084) حالة على التوالي، الشكل (3) يظهر التباين المشار إليه بشكل واضح.

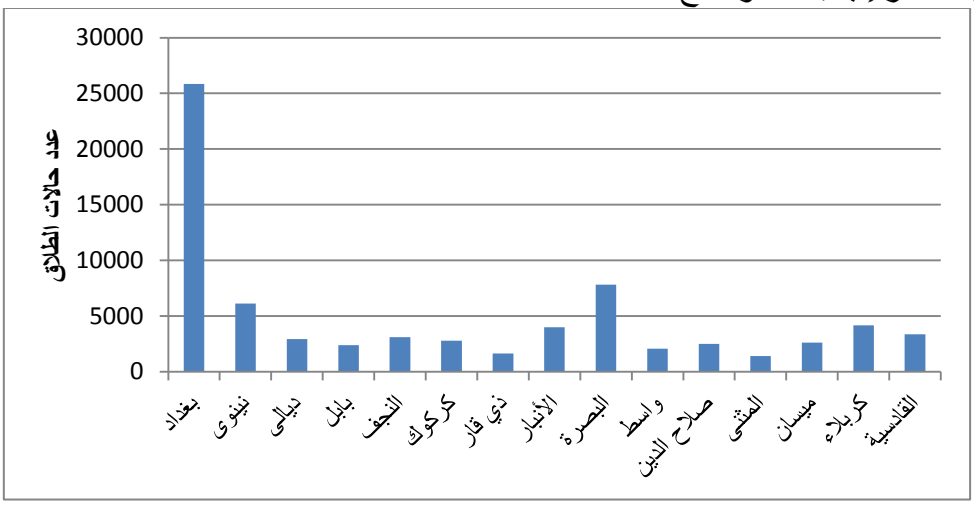


**الشكل (3): تباين أعداد حالات الطلاق بين محافظات العراق لسنة (2024)**

المصدر: الباحث اعتمادًا على الجدول (3).

من العرض السابق لحالات الطلاق، ومن قراءة الجدولين (2) و(3) يمكننا بسهولة ملاحظة التوافق الكبير والتناسب الطردي الكبير بين عدد حالات الطلاق ودرجة الحضرية، حيث إن المحافظات التي تتسم بإرتفاع درجة الحضرية فيها هي نفسها تقريبًا قد سجلت أعلى تكرار لحالات الطلاق، حيث إن محافظتي (بغداد والبصرة) اللتان سجلتا أعلى تكرار لحالات الطلاق تقعان ضمن فئة (حضرية فائقة/ مهيمنة) في مقياس درجة التحضر، في حين تقع محافظات (المثنى، واسط، وذي قار) ضمن فئات أدنى في مقياس درجة الحضرية.

إن إرتفاع حالات الطلاق في المناطق الحضرية يمكن أن يعزى إلى أسباب كثيرة، منها الضغوطات الاقتصادية وأزمة السكن فيها، حيث تشهد المناطق الحضرية ارتفاعًا كبيرًا في الكثافة السكانية يرافقه انخفاض كبير في مساحة الأراضي المتاحة للسكن وارتفاع أسعارها **(وزارة التخطيط، 2024، صفحة 24)**، الأمر الذي يجعل المتزوجون الجدد يواجهون صعوبات كبيرة في توفير حاجياتهم الإقتصادية وتأمين وحدة سكنية مناسبة لهم، وهذا يضعهم أمام خيارين هما إما السكن مع العائلة في مساحة ضيقة أو المكافحة وبذل جهود مضنية في سبيل الحصول على سكن مستقل، مما ينعكس ذلك سلبًا على الأجواء الأسرية ويضفي ضغوطًا نفسية يمكن أن تسهم إلى جانب عوامل أخرى إلى توتر العلاقة بين الزوجين ودفعهم الى اتخاذ قرار الطلاق، على العكس من ذلك، تتمتع المناطق الريفية بوفرة الأراضي الصالحة للسكن وانخفاض أسعارها نسبيًا مما يجعلها قابلة للإقتناء بسهولة من قبل الأزواج الجدد الراغبين بالإستقلال عن عوائلهم.

وعند حساب عدد حلات الطلاق في كل محافظة من إجمالي عدد حالات الطلاق في العراق فقد لوحظ أن عدد حالات الطلاق في محافظة بغداد وحدها قد شكلت نسبة (35.5%) من المجموع

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

الكلي لحالات الطلاق، وتعد هذه نسبة كبيرة جدًا تتجاوز مقدار ثلث حالات الطلاق في العراق، بينما تسجل المحافظات الأربع عشر المتبقية مجتمعة الثلثين المتبقيين، تليها في المرتبة الثانية وبفارق كبير جدًا محافظة البصرة التي بلغت النسبة التي تشكلها من المجموع الكلي لحالات الطلاق فيها (10.7%)، أما أقل النسب فقد سجلتها محافظات (المثنى، ذي قار، و واسط) والتي بلغت (1.9، 2.3، 2.9)% لكل محافظة على التوالي. الشكل (4).

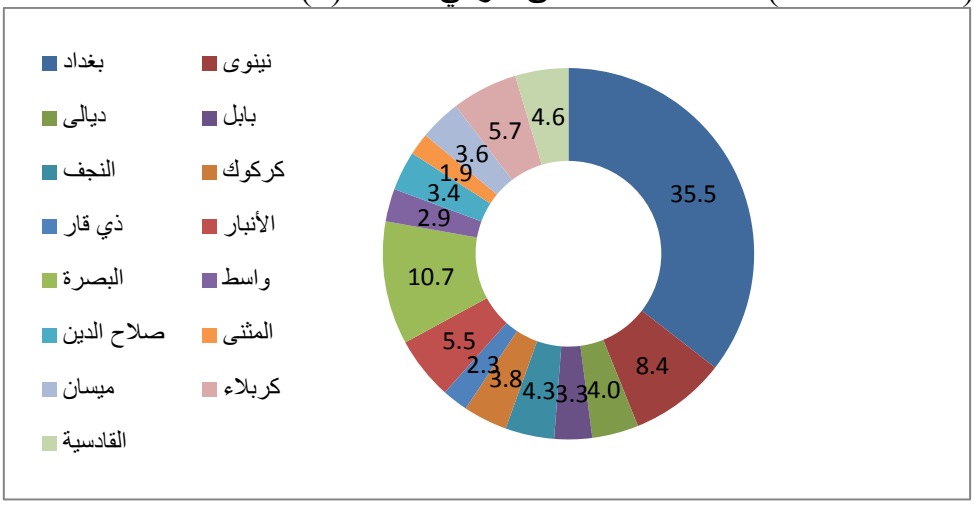


**الشكل (4): النسب المئوية لحالات الطلاق في كل محافظة لسنة (2024)**

المصدر: الباحث، اعتمادًا على الجدول (3).

إن ما تقدم من عرض لتكرار حالات الطلاق ونسبها المئوية وتباينها بين المحافظات قد لا يعكس صورة دقيقة للتباين المكاني وذلك لوجود اعتبارات أخرى يجب أن تؤخذ بالإعتبار إذا ما أردنا إجراء مقارنة موضوعية بين الوحدات الإدارية المختلفة، ومن هذه المتغيرات ذات الأهمية هو عدد السكان لكل محافظة، حيث عمد الباحث لحساب النسبة المئوية لحالات الطلاق لكل محافظة من مجموع عدد سكان المحافظة نفسها، فضلًا عن استخراج بعض المقاييس الإحصائية **(العثمان و ناصر، 2014، صفحة 383)**، وكما يتضح ذلك في الجدول (4).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

جدول (4): نتائج المقاييس الإحصائية لظاهرة الطلاق في العراق لسنة (2024)

| إسم المحافظة | عدد الأفراد الكلي | عدد السكان بعمر 15 سنة فأكثر | عدد حالات الطلاق | نسبة الطلاق من مجموع السكان % | معدل الطلاق الخام | معدل الطلاق العام |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نينوى | 4261980 | 2583470 | 6116 | 0.14 | 1.4 | 2.4 |
| كركوك | 2034627 | 1314681 | 2800 | 0.14 | 1.4 | 2.1 |
| ديالى | 1934504 | 1227873 | 2950 | 0.15 | 1.5 | 2.4 |
| الأنبار | 2004418 | 1252385 | 3995 | 0.20 | 2.0 | 3.2 |
| بغداد | 9780429 | 6437186 | 25859 | 0.26 | 2.6 | 4.0 |
| بابل | 2482324 | 1589622 | 2394 | 0.10 | 1.0 | 1.5 |
| كربلاء | 1754065 | 1118110 | 4186 | 0.24 | 2.4 | 3.7 |
| واسط | 1643406 | 1037542 | 2084 | 0.13 | 1.3 | 2.0 |
| صلاح الدين | 1774542 | 1090061 | 2500 | 0.14 | 1.4 | 2.3 |
| النجف | 1950833 | 1249977 | 3102 | 0.16 | 1.6 | 2.5 |
| القادسية | 1477310 | 940909 | 3375 | 0.23 | 2.3 | 3.6 |
| المثنى | 1043087 | 631059 | 1400 | 0.13 | 1.3 | 2.2 |
| ذي قار | 2499468 | 1555304 | 1643 | 0.07 | 0.7 | 1.1 |
| ميسان | 1294503 | 776172 | 2629 | 0.20 | 2.0 | 3.4 |
| البصرة | 3664168 | 2305675 | 7809 | 0.21 | 2.1 | 3.4 |
| المجموع | 39599664 | 25110026 | 72842 | 0.18 | 1.8 | 2.9 |

المصدر: الباحث اعتمادًا على (وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لسنة 2024)، و(مجلس القضاء الأعلى العراقي، بيانات منشورة (2024)).

ومن نتائج الجدول (4) أعلاه، وبعد أخذ عدد سكان كل محافظة بالإعتبار، نلاحظ أن النسب المئوية قد اظهرت تباينًا مختلفًا إلى حد ما بالمقارنة مع النتائج السابقة التي تناولت التباين بناءً على عدد حالات الطلاق فحسب، سواء كان ذلك في ترتيب المحافظات أو في مقدار التباين بينها، وتظهر في النسب محافظات (بغداد، كربلاء، القادسية، البصرة، ميسان، والأنبار) وهي تحتل الصدارة وبفوارق ليست بكبيرة بينها بلغت نسب حالات الطلاق من مجموع السكان فيها (0.26، 0.24، 0.23، 0.21، 0.20، 0.20)% على التوالي، وتتوزع هذه المحافظات الست على المراتب الثلاث الأولى في مقياس درجة الحضرية الذي تم تناوله في موضع سابق من البحث، أما أقل النسب فقد سجلتهما محافظتي (ذي قار وبابل) وقد بلغت (0.07، 0.10)% لكل منهما على التوالي، جدير بالذكر أن محافظة بابل تقع ضمن فئة المحافظات ذات (الريفية الغالبة) في

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

مقياس درجة الحضرية، حيث نسبة السكان الحضر فيها تقل عن (50%)، وهذا يبين استمرار العلاقة، ولو بدرجة أقل، بين تكرار حالات الطلاق والتركيب البيئي للسكان. الشكل (5).

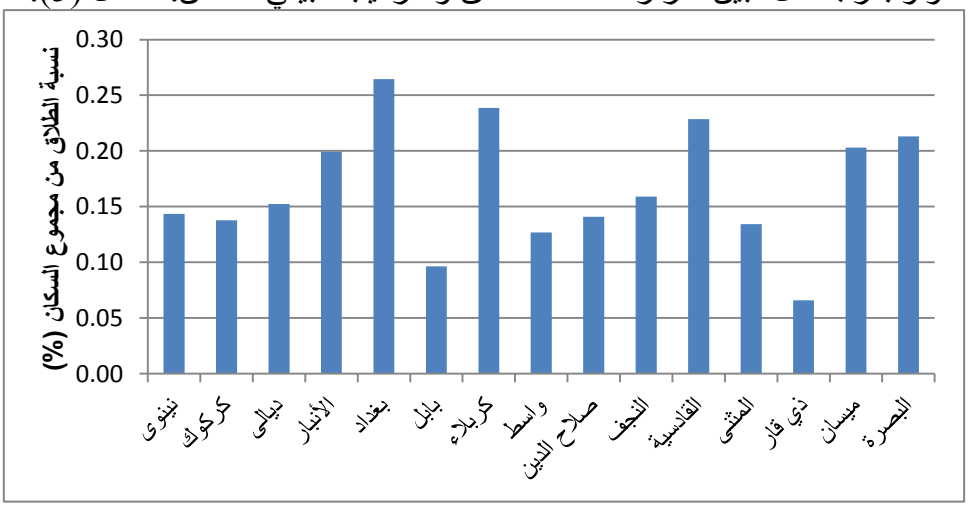


**الشكل (5): تباين النسب المئوية لحالات الطلاق من مجموع السكان في محافظات العراق لسنة (2024)**

المصدر: الباحث اعتمادًا على الجدول (4).

تتسم المجتمعات الحضرية بأنها ذات نزعة استهلاكية، حيث يميل أفرادها إلى انفاق مبالغ كبيرة من المال لشراء الحاجيات الكمالية وليست الحاجيات الضرورية فقط، وبشكل عام تتسم الحياة الاقتصادية في المدينة بتكلفتها العالية، فضلًا عن ذلك، فإن مجتمع المدينة يتسم بالطبقية الاقتصادية وما يتبعها من تفاوت اجتماعي وثقافي، الأمر الذي يشكل عبئًا على الأفراد الذي ينتمون الى طبقات اقتصادية واجتماعية أدنى نتيجة سعيهم المستمر وجهودهم الحثيثة لمواكبة أقرانهم في الطبقات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، يرافق ذلك مستوى مرتفع من التوتر والإرهاق النفسي وتبدد الطاقة الجسدية نتيجة العيش في ظل أجواء المنافسة المستمرة، أما المجتمعات الريفية فإنها نسبيًا تتسم بالتجانس حيث يتسم أفرادها بتقارب كبير من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن نذكر أيضًا أن طيف المهن الواسع والمتباين في المدينة يغذي جو السعي والمنافسة بين أفراد المجتمع الحضري، بينما تقل الأنشطة الاقتصادية ذات التنوع المحدود في المناطق الريفية من أجواء المنافسة هذه وتحقق التقارب بين أفراد مجتمعاتها، ويعتقد الباحث إن الضغوط الناجمة عن التنافس في المجتمعات الحضرية قد تكون أحد أسباب إرتفاع حالات الطلاق فيها. وبالنظر مجددًا إلى الجدول (4)، نلاحظ من معدل الطلاق الخام أن النتائج مشابهة لنسبة الطلاق المحسوبة من مجموع سكان كل محافظة، إذا إن كلا النتائج تأخذ بالإعتبار عدد السكان الكلي لكل محافظة بإستثناء أن معدل الطلاق الخام يكون الناتج مضروبًا في (1000) ((عدد حالات الطلاق ÷ عدد الأفراد الكلي) × 1000)، حيث سجلت محافظات (بغداد، كربلاء، القادسية، البصرة، ميسان، والأنبار) المراتب الأولى إذا بلغت معدلات الطلاق الخام فيها (2.6، 2.4، 2.3، 2.1، 2.0، 2.0) ، بينما سجلت محافظتي (ذي قار وبابل) أدنى النسب وفق هذا المقياس حيث بلغت (0.7، 1.0) بالترتيب.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

أما معدل الطلاق العام، والذي نص قانونه ((عدد حلات الطلاق ÷ عدد السكان بعمر 15 سنة فأكثر) × 1000) فإنه يعطي نتائج أدق وصورة أوضح كونه يستبعد الأفراد خارج سن الزواج، وقد تصدرت محافظة بغداد النتائج أيضًا وفقًا لهذا المقياس، حيث بلغ معدل الطلاق العام فيها (4.0) في حين سجلت محافظة (ذي قار) أدنى نسبة وفقًا لهذا المقياس بلغت (1.1) فقط. الشكل (6) يجسد التباين بين محافظات العراق وفقًا لهذين المقياسين.

إن التباين في تكرار حالات الطلاق بين المناطق ذات التركيب البيئي المختلف يعزى إلى أسباب كثيرة، ويرى الباحث أن سياسات تمكين المرأة وتغير الأدوار الجندرية وتباينها بين هذه المناطق قد تكون أحد تلك الأسباب، ففي حين تحظى النساء في المدينة بفرص أكبر في الحصول على التعليم والوظائف في المؤسسات الحكومية والخاصة **(الخشاب، 1985، صفحة 343)**، الأمر الذي يمنحها استقلالية اقتصادية يجعلها قادرة على اتخاذ قرار الطلاق في حال استحالة العشرة مع الزوج، نلاحظ في المقابل، فإن النساء الريفيات لا يحظين بنفس الفرص التعليمية والإقتصادية، مما يزيد من اعتمادهن على الرجل في تلبية شؤونهن الاقتصادية، وهذا ما يجعل المرأة الريفية تتجنب الإنفصال عن الزوج أو الطلاق حتى في الحالات التي تكون فيها مضطرة على البقاء تحت وطأة سلوكيات وظروف أسرية يصعب تحملها، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الحضرية مقابل استمرار انخفاضها في المجتمعات الريفية.

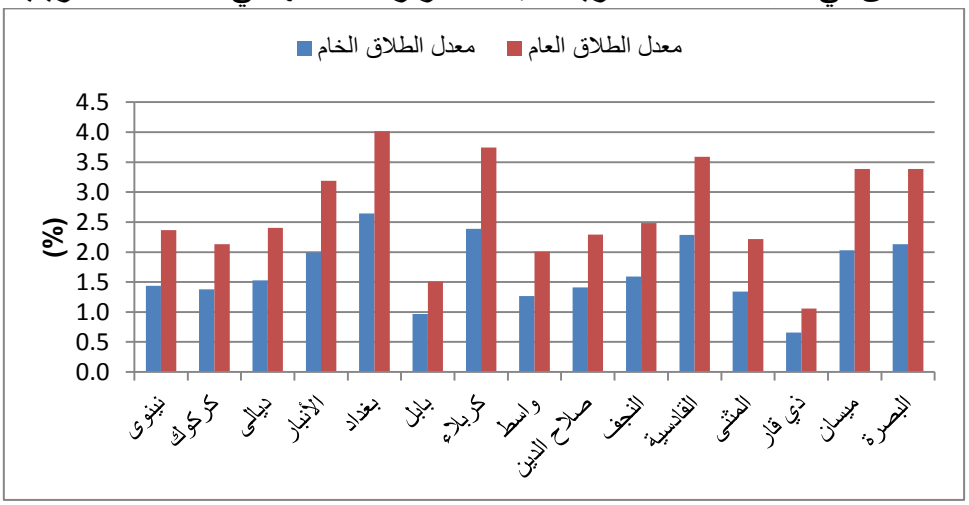


**الشكل (6): تباين معدلي (الطلاق الخام) و(الطلاق العام) بين محافظات العراق لسنة 2024**

المصدر: الباحث اعتمادًا على الجدول (4).

بشكل عام، فإن التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق يُظهر انحيازًا مكانيًا نحو البيئات ذات الطبيعة الحضرية المرتفعة، فمحافظة بغداد تتصدر المشهد بتسجيلها أعلى معدلات طلاق في المحاكم الإدارية، ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة منها الاكتظاظ السكاني، وضغوط السكن، فضلًا عن ارتفاع الوعي القانوني واللجوء المباشر للمحاكم في التعامل مع النزاعات بنسبة أعلى مقارنة بالأقاليم الأخرى ذات الطابع الريفي والتي قد تلجأ في فض نزاعاتها إلى الأسرة والقبيلة اللتان يلعبان دورًا أساسيًا في تنظيم الحياة الإجتماعية لها. أما المحافظات ذات الطبيعة الريفية الغالبة، مثل محافظات (المثنى، ميسان، وصلاح الدين)، فإنها تسجل معدلات منخفضة نسبيًا مقارنة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

بالمراكز الحضرية، ومع ذلك، فإن التقارير القضائية تؤكد أن أعدادًا ليست بالقليلة من حالات الطلاق في المناطق ذات الطبيعة الريفية لا تتم داخل أروقة المحاكم الرسمية، وإنما عبر الإجراءات الشرعية والعشائرية المحلية، من غير أن يتم توثيقها في السجلات الرسمية، وبذلك فإن جزءًا من التباين في معدلات حالات الطلاق بين الريف والحضر هو تباين ظاهري، حيث أن المجتمعات الريفية تشهد في كثير من الأحيان حدوث حالات طلاق كثيرة خارج أروقة المحاكم الرسمية **(محمد ع.، 2018، صفحة 133)**، ما يحول ذلك دون إدراجها ضمن احصاءات الطلاق الخاصة بتلك المحافظة، أما في المحافظات ذات الطابع الحضري، فإن الأسر تحرص على توثيق كافة إجراءات الطلاق قانونيًا لأجل حفظ الحقوق القانونية والمدنية مما يرفع ذلك من إحصاءات الطلاق المسجلة رسميًا لتلك المحافظات. الشكل (7).

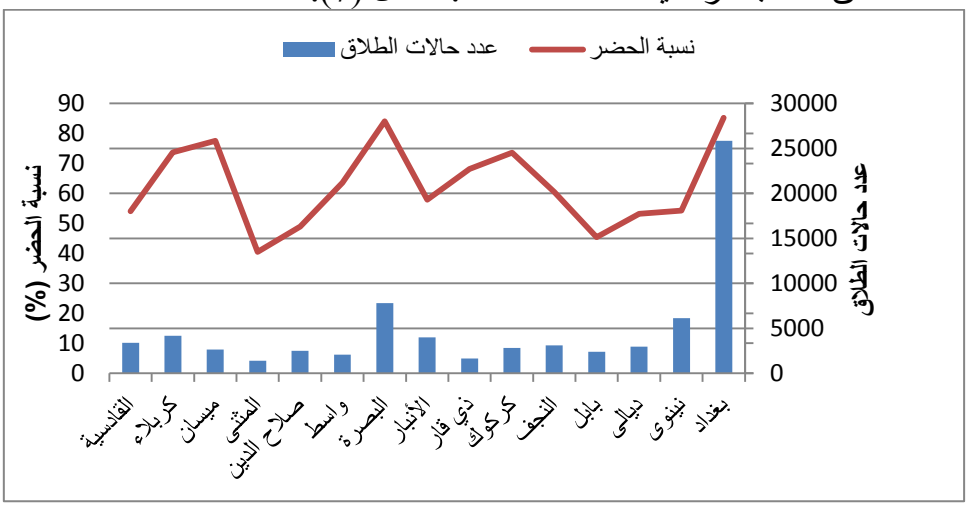


**الشكل (7): العلاقة الطردية بين متغيري نسبة الحضر ومعدل حالات الطلاق في محافظات العراق لسنة (2024)**

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2) و(3).

ويفسر الباحث التباين في ظاهرة الطلاق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية إلى مجموعة أسباب، منها تباين آليات الضبط الاجتماعي بين مجتمعات هذه المناطق، حيث أن المجتمعات ذات الطابع الحضري تتسم بضعف الرقابة المجتمعية والقبلية، بل وحتى الأسرية أحيانًا **(العثمان و ناصر، 2014، صفحة 189)**، وهذا يعني أن حالات الطلاق والتفكك الأسري يمكن أن تتم بمعزل عن تدخل الجهات أعلاه وبقرارات فردية وهو ما يرتبط بشيوع ما يسمى الفردانية (Individualism)، أما المجتمعات الريفية فتكون على العكس من ذلك، حيث تشيع فيها الروابط الأسرية والقبلية والإجتماعية بدرجة أكبر، يترتب على ذلك أن يكون الزواج ليس مجرد رابطًا بين شخصين بل شراكة بين أسرتين أو قبيلتين، لذلك وفي أحيانٍ كثيرة يحدث التدخل الإجتماعي من قبل هذه الجهات لمنع أي احتمال لحدوث الطلاق أو التفكك الأسري، وإن ما يجعل مثل هذه التدخلات ممكنة هو شيوع ثقافة الجماعية (Collectivism) في المجتمعات الريفية، ومعناها إعطاء الأولوية لمصلحة الجماعة وتحقيق أهدافها والحفاظ على تماسكها، كما

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

أنها تعني بأن القرارات التي تخص الأفراد هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأسرة والقبيلة والمجتمع فضلًا عن عاتق الفرد نفسه.

يساهم في ما تقدم أن البيئات ذات الطبيعة الريفية لا زالت تقر بنمط (الأسرة الممتدة) كوسيلة ضبط تُمارَس على سلوك الأفراد، حيث يساهم أفراد العائلة ومن درجات قرابة مختلفة بممارسة تأثيرهم على الأفراد بغية احتواء الأزمات والحيلولة دون تفاقمها والحد من ضررها، بينما تسلك البيئة الحضرية نمط (الأسرة النووية) المستقلة، أي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، مما يؤدي ذلك أحيانًا إلى احتمالية حدوث الأزمات بين أفراد الأسرة الواحدة وتفاقمها وبلوغ قرار الطلاق دون أي تدخل معتبر من قبل أسر الزوجين أو أقاربهم.

يترتب أيضًا على شيوع نمط الحياة الفردانية في مناطق الحضر أن تضاءلت النظرة السلبية للمرأة المطلقة، بينما في البيئة الريفية لا زالت المرأة المطلقة تتعرض هي وأسرتها للوصم والنبذ والعزل، وهو ما يجعلها تتحمل ضغوطًا أسرية أكبر من أجل المحافظة على استمرارية الزواج وتفادي حدوث الطلاق. كذلك فإن اختلاف نمط الحياة بين البيئتين الريفية والحضرية ينجم عنه تباين الظروف المحيطة بقرار الزواج بين هاتين البيئتين، ففي البيئة الريفية يتم اختيار الشريك بمشاركة الأهل وموافقتهم بعد دراسة مستفيضة وتشاورات حول مدى ملاءمة الشريك من عدمها، وهذا يساهم بشكل كبير في تحقيق زيجة ناجحة مردها إلى أن تدخل الأهل، الذين ينتمون إلى مراحل عمرية وخبرات حياتية مختلفة، يمكن أن يشكل إسهامة مهمة لصالح الشريكين في تحقيق زواج مناسب، بينما في المجتمع الحضري يعد الزواج إلى حد كبير شأنًا شخصيًا، حيث قد يتفادى الأهل التدخل المباشر في إبداء رأيهم سواء كان ذلك بالموافقة أو بالرفض، إذ أن عملية اختيار الزوجة/ ة قد تكون مهمة تقع على عاتق الشخص وحده في بعض الأحيان، وهو ما ينجم عنه أحيانًا اخفاقات ناجمة عن محدودية خبرة الشخص والإنجرار خلف بوصلته العاطفية دون العقلية.وفضلًا عما تقدم من أسباب، فهنالك بعدًا إقتصاديًا يساهم أيضًا في الحيلولة دون تزايد حالات الطلاق في المناطق الريفية، حيث تشكل الأسرة الريفية وحدة اقتصادية متكاملة، إذ تمثل الأسرة الريفية وحدة إنتاج اقتصادي متكاملة يتشارك أفرادها مهام إدارة الممتلكات المحلية كالقيام بالأعمال المرتبطة بالإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، إن حدوث الطلاق يعود ضرره على هذه الوحدة الإقتصادية ويطال جميع أفرادها، أما الأسرة الحضرية فتتسم بانخراط أفرادها في أعمال ومهن مختلفة وتتسم بالإستقلال الاقتصادي، وهذا يعني أن طلاق الزوجين لا يلحق الضرر بالضرورة بجميع أفراد الأسرة. بناءً على ما تقدم، تميل الأسرة الريفية لتجنب الطلاق تفاديًا لثمنه الباهظ بنسبة أكبر مقارنة بالأسرة الحضرية.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**المبحث الثالث: تطبيق مقاييس إحصائية لإيجاد العلاقة بين متغيري نسبة الحضر وعدد حالات الطلاق:**

إرتأى الباحث تطبيق ثلاث مقاييس إحصائية تكشف طبيعة العلاقة بين المتغيرات ذات الطبيعة الجغرافية، وتشمل المقاييس الإحصائية الآتي:

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson's r)
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)
- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (One-Way ANOVA)

**أولًا: معامل ارتباط بيرسون (Pearson's r):**

يهدف استخدام هذا المقياس إلى إيجاد طبيعة العلاقة الخطية بين النسبة المئوية التي يشكلها السكان الحضر في كل محافظة من جهة وعدد حالات الطلاق التي تسجلها هذه المحافظة من جهة أخرى، وتكون قيمته دائمًا بين -1 و +1، حيث كلما اقتربت النتيجة من +1 فهذا يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الحضر في المحافظة ارتفعت حالات الطلاق، في حين يشير إقترابها من القيمة -1 إلى وجود علاقة عكسية بينهما، أما انحصار القيمة بين (-3) و(+3) فيشير إلى ضعف أو انعدام الارتباط بين المتغيرين **(محمد أ.، 2007، صفحة 63)**.

وبعد تطبيق هذه الأداة الإحصائية على بيانات الجداول الواردة في البحث، ما يتعلق منها بالنسبة المئوية للسكان الحضر وأعداد حالات الطلاق في كل محافظة، كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.5390)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباطية طردية (موجبة) متوسطة القوة بين نسبة الحضر ومعدل حدوث الطلاق. الجدول (5).

**جدول (5): النتائج الإحصائية لمعاملات الإرتباط، الإنحدار، وتحليل التباين (ANOVA) المستخدمة في قياس العلاقة بين متغيري نسبة الحضر وتكرار حالات الطلاق في العراق لسنة (2024)**

| نوع التحليل الإحصائي | المؤشر الإحصائي القياسي | القيمة الناتجة | مستوى المعنوية (P-value) | الدلالة الإحصائية للنتيجة |
|---|---|---|---|---|
| تحليل الإرتباط (Correlation) | معامل ارتباط بيرسون (r) | 0.5390 | 0.0382 | دال إحصائيًا عند مستوى (≤ 0.05) |
| تحليل الإنحدار (Regression) | معامل التحديد ($R^2$) | 0.2905 | 0.0382 | دال إحصائيًا (النموذج يفسر 29.05%) |
| تحليل التباين (ANOVA) | قيمة اختبار فاء (F- value) | 6.9797 | 0.0068 | فروق معنوية عالية جدًا وقاطعة (≤ 0.01) |

المصدر: الباحث اعتمادًا على بيانات الجدولين (2) و(3)

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

أما مستوى المعنوية الإحصائية (p-value) فقد كانت قيمته (0.0382)، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين أعلاه تكتسب دلالة احصائية حقيقية، وهذه القيمة أقل من العتبة القياسية الشائعة علميًا (0.05)، مما يحتم علينا ذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن تباين التركيب البيئي للسكان بين المحافظات يؤثر في تباين معدلات الطلاق فيها، وإن العلاقة بين المتغيرين لا تعود للمصادفة الرقمية. إن العلاقة الوثيقة بين درجة التحضر وتكرار حالات الطلاق يمكن أن يعود إلى خصائص كثيرة تتسم بها المجتمعات ذات الطبيعة الحضرية، يمكن أن يستنبط الباحث منها تباين الاستجابة للتغيرات الثقافية والتكنولوجية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تتسم المناطق ذات الطابع الحضري بسرعة تفاعلها وتماهيها مع التغيرات الثقافية السريعة **(العثمان و ناصر، 2014، صفحة 190)**، حتى الدخيلة منها والتي قد تتقاطع مع المبادئ والقيم الاجتماعية المحلية، يرافق ذلك توجه واستخدام كبير لمنصات التواصل الاجتماعي **(وزارة التخطيط، 2024، صفحة 24)** وما يتسبب به من زيادة الفجوة بين ما يتوقع الفرد حصوله وما هو حاصل فعلًا على أرض الواقع، كذلك فإن هذه المنصات قد سهلت كثيرًا من إمكانية التواصل مع الآخرين من كلا الجنسين، مما تسبب أن كثيرًا من الأشخاص انخرطوا في علاقات عاطفية غير مقبولة اجتماعيًا، حيث تسجل المحاكم في المناطق الحضرية حالات طلاق كثيرة ناجمة عن الخيانة الإلكترونية، بينما ينخفض الإقبال على هذه المنصات نسبيًا في المجتمعات الريفية، وهذا ما يجعل هذه المجتمعات لا زالت أكثر تمسكًا بالقيم والعادات والسلوكيات المحلية التي نشأت فيها، حيث لم يزل يُنظر إلى الزواج كمؤسسة اجتماعية أساسية تستحق الصبر والتضحية مثلما لم يزل يُنظر إلى الطلاق كوصمة اجتماعية لا يعود ضررها على الفرد فحسب بل تلحق الضرر بسمعة العائلة الكبيرة ويهدد مركزها الاجتماعي لذلك يسعى الأفراد الى تجنبها ويضعونها كحل أخير بعد استنفاد جميع الخيارات والحلول الأخرى.

**ثانيًا: تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):**

يعد الانحدار الخطي البسيط أداة إحصائية تُستخدم لنمذجة وفهم طبيعة العلاقة الخطية بين متغيرين كميين، والتنبؤ بقيمة أحدهما بناءً على الآخر.ولغرض معرفة النسبة التي تساهم فيها نسبة الحضر في زيادة حالات الطلاق مقارنة بمساهمة المتغيرات الجغرافية الأخرى فقد تم حساب عامل التحديد ($R^2$) وحيث بلغت قيمته (0.2905)، وهذه القيمة تعني أن المتغير المستقل، نسبة الحضر، يفسر ما نسبته 29.05% من التباين المكاني لحالات الطلاق، أما المتغيرات الجغرافية الأخرى، الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، فإنها مسؤولة عن تفسير النسبة المتبقية من هذا التباين والبالغة (70.95%).وقد تم تطبيق معادلة الميل الإحصائي لمعادلة الانحدار (Slope) وكانت نتيجته الآتي **(طبيه، 2008، صفحة 134)**:

$$\hat{Y} = 234.8360\ (X) - 9865.3038$$

وتفسر المعادلة كما يلي:

- $\hat{Y}$: يمثل المتغير التابع المقدر، وهو (عدد حالات الطلاق المتوقعة في المحافظة).
- 234.8360 (الميل الإحصائي - *Slope*): هو القيمة الأكثر أهمية في الانحدار، ويعني أنه كلما زادت نسبة الحضر ($X$) في أي محافظة بمقدار (1%)، يتوقع أن ترتفع حالات الطلاق فيها بمعدل 235 حالة تقريباً.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

- *(X)* يمثل المتغير المستقل، وهو (نسبة الحضر في المحافظة).
- *9865.3038-* (الحد الثابت - *Intercept*): هو قيمة إحصائية رياضية تمثل نقطة التقاطع مع المحور العمودي، (قيمة *Y* عندما تكون *X* صفرًا)، ووجودها بالسالب هنا أمر طبيعي رياضيًا نتيجة للتوزيع الرقمي لعينة المحافظات.

وكما يتضح فإنه وفقًا للميل الإحصائي لمعادلة الانحدار (*Slope = 234.8360*)، فإن نسبة الحضر في أي محافظة إذا ما شهدت زيادة بمقدار (1%) فقد يترتب عليها زيادة في أعداد حالات الطلاق بمعدل يقارب 235 حالة طلاق، مما يعزز ذلك الفرضية القائلة أن شيوع نمط الحياة الحضرية وما يرافقها من ضغوط عمرانية واقتصادية واجتماعية يسهم في رفع احتمالات التفكك الأسري وزيادة حالات الطلاق بالمقارنة مع المحافظات ذات الطابع الريفي المحافظ. الشكل (8).

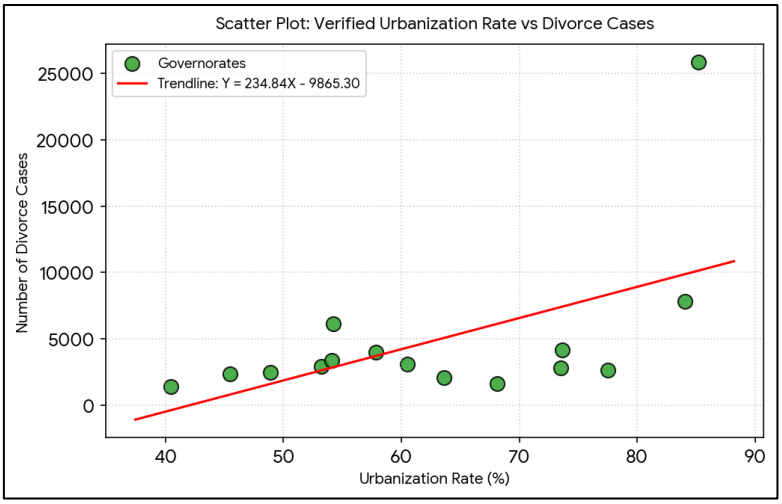


**الشكل (8): مقدار مساهمة نسبة الحضر في رفع حالات الطلاق في محافظات العراق وفقًا لبيانات سنة 2024**

المصدر: الباحث اعتمادًا على مخرجات تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول (5).

يجدر الذكر ان محافظة بغداد تظهر في المخطط أعلاه كقيمة متطرفة طردية (*Outlier*) وذلك يعود إلى حجمها السكان الكبير جدًا والذي تسبب بمضاعفة الرقم، وهو سلوك طبيعي في المدن المليونية ذات الطبيعة السيادية. إن تفسير المتغير البيئي لنسبة كبيرة من تباين حالات الطلاق بين المجتمعات الحضرية والريفية يؤكد مدى التباين في خصائص هذه المجتمعات، وهذا التباين يطال عدد من العوامل والمتغيرات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يتسم سكان هذه المجتمعات بخصائص وسمات متباينة ناجمة عن تأثير البيئة التي يسكنون فيها والمجتمع الذي يحيط بهم، يذكر الباحث منها تباين مستوى درجة الوعي بين سكان الحضر وسكان الريف، ففي حين يميل سكان الحضر إلى فرط التأمل بالأشياء وبالظواهر المحيطة بهم، وهذا شيء ناجم عن طبيعة الحياة في المدن التي تتمثل بارتفاع مستوى التعليم والميل للقراءة ومتابعة المواد الإعلامية والفنية التي تحمل عمقًا ثقافيًا، نجد سكان الريف يختبرون التجارب الحياتية ببساطة دون الخوض في أبعادها الفلسفية، إن عيش الحياة ببساطة أكثر من قبل سكان

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

الريف يجعلها أكثر يسرًا وسهولة، ويجعل الروابط الإنسانية، بما فيها الزواج، أكثر بساطة، على النقيض من ذلك، فإن ميل سكان المدن إلى فرط التفكير وتحليل الأحداث ومحاولة تفسير سلوك الأشخاص من حولهم يفضي إلى أن تصبح العلاقات الإنسانية أكثر تعقيدًا، يرافق ذلك شعور بعدم الرضا بنسبة أكبر مقارنة بسكان الريف، وهذا أيضًا أحد الأسباب التي ساهمت في تعزيز النزعة الفردانية لدى سكان الحضر وميلهم للعزلة، ينجم عن ذلك أن تحدث حالات الطلاق بمعدلات أعلى مما هي عليه في المجتمعات الريفية.

**ثالثًا: اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (*One-Way ANOVA*):**

بعد قياس العلاقة بين القيم الرقمية لنسبة التحضر ومعدلات الطلاق لكل محافظة والتأكد من وجود علاقة تفاعلية حقيقية بين هذين المتغيرين وإن الأمر ليس مجرد مصادفة إحصائية، وبسبب طبيعة البحث الإقليمية وحيث تم تقسيم منطقة البحث إلى أربعة أقاليم وفقًا لمقياس درجة التحضر، فإن الباحث عمد إلى استخدام اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه للتأكد من إن التقسيم الإقليمي السابق للمحافظات والقائم على تباين نسبة التحضر فيها يتبعه تباينًا حقيقيًا وجوهريًا في سلوك الطلاق وتباين معدلاته بين هذه الإقاليم، بمعنى آخر، بدلًا من التعامل مع بيانات المحافظة الخمس عشر كأرقام منفصلة، فإن هذا الاختبار يقوم بدمجها في الأقاليم الأربعة التي تم تسميتها سابقًا بناءً على قيم درجة الحضرية في كل منها. إن ماهية هذا الاختبار تتلخص في أنه يقارن بين المتوسطات الحسابية لعدة مجموعات وإيجاد الفجوة بينها، وفي موضوع بحثنا هذا فإن الغاية منه تكمن في محاولة التأكد من أن التباين في أعداد الطلاق بين الأقاليم الريفية والأقاليم الحضرية هو تباين كبير وجوهري وليس مجرد اختلاف بسيط يمكن أن يحدث بالصدفة.

وجاءت نتائج هذا الاختبار أن قيمة اختبار (*F-Value*) قد بلغت (6.9797)، تعبر هذه القيمة عن النسبة بين "التباين بين الأقاليم" و "التباين داخل الأقاليم"، و وفقًا لهذا الاختبار فإنه كلما ارتفعت القيمة عن (1) كلما دل ذلك على أن الفروق بين الأقاليم الجغرافية واضحة وملموسة، مما يعني ذلك أن القيمة الناتجة تعد قيمة جيدة جداً إحصائياً لعينة مكونة من 15 محافظة. وقد ترافق ذلك مع قيمة مستوى معنوية قوية جدًا بلغت (0.0068)، إن هذه القيمة تعني أن هناك احتمالاً بنسبة 0.0068% فقط أن تكون هذه الفروق في المتوسطات الحسابية لمعدلات الطلاق بين الأقاليم الجغرافية قد حدثت بالصدفة، وبما أن هذه القيمة هي أقل بكثير من القيمة القياسية الحرجة (0.01)، فعليه يرفض الاختبار الفرضية الصفرية بشكل تام **(راضي، 2000، الصفحات 353-380)**، حيث ان الفروق في أعداد حالات الطلاق بين الأقاليم الجغرافية والتي يعود سببها إلى التباين في مرتبة هذه الأقاليم من حيث درجة الحضرية فيها هي فروق ذات دلالة إحصائية عالية جدًا. ويؤكد هذا المؤشر وجود "فجوة مكانية ديموغرافية" تفصل بين البيئات؛ فالمحافظات التي تقع ضمن فئة (حضرية فائقة/ مهيمنة) تسجل متوسطات طلاق تتجاوز بكثير السقوف المسجلة في فئتي البيئة (مختلطة/ شبه حضرية) و(ريفية غالبة)، ويعزز هذا الاستنتاج البعد المكاني للدراسة، حيث يبرهن على أن تصنيف المحافظات إلى أقاليم بيئية يمثل متغيرًا مساهِمًا في تفسير السلوك الاجتماعي وضعف الروابط الأسرية في العراق.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

نستنتج مما سبق أن التباين في أعداد حالات الطلاق بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية ليس وليد الصدفة، بل هو تباين قائم على ومرتبط بتباين خصائص السكان بين البيئتين، وإن تباين هذه الخصائص يساهم بنسبة كبيرة في زيادة تكرار هذه الظاهرة في المناطق الحضرية وانخفاضها في المناطق الريفية، ولعل من هذه الخصائص، ما يعتقده الباحث وما هو معروف في أدبيات علم الإجتماع وجغرافيا السكان، هي الزواج المبكر في الريف مقابل الزواج المتأخر في المدينة، حيث يشكل الزواج أولوية بالنسبة لسكان الريف بدرجة أكبر مما هو عليه بالنسبة لسكان المدينة، وهذا قد يكون أحد العوامل التي قد تجعل إنسان الريف أكثر استقرارًا وتوازنًا من الناحية النفسية نتيجة استجابته لواحدة من الحاجات الإنسانية الأساسية بالنسبة للكائن البشري، وقد أشار لذلك بلوم في مثلث الحاجات البشرية، مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على استقرار الحياة الزوجية، بينما تأخر الزواج عند إنسان المدينة ولسنوات طويلة بعد مرحلة البلوغ الجنسي قد يتسبب بترك ضرر ناجم عن هذا الكبت العاطفي الطويل يصعب تلافيه حتى بعد تحقق الزواج، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على شخصية الفرد وتوازن سلوكه مما لا يصب بالنتيجة في مصلحة العلاقة الزوجية. كذلك فإن الزواج المبكر قد يعني أيضًا أن الزوجين ولصغر سنهما يكونان محاطين بروابط أسرية تشكل نوعًا من الضبط الاجتماعي الذي يساعد في حل المشكلات وتذليل العقبات التي يمكن أن تعترض طريق الزوجين في بداية حياتهما الزوجية، الأمر الذي يمنع التفكك الأسري ويقلل كثيرًا من احتمال حدوث الطلاق، بينما الزواج المتأخر وما يرافقه من استقلال اقتصادي، فضلًا عن شيوع نمط الفردانية في مجتمع المدينة قد يجعل الزوجان يواجهان مشاكلهما الزوجية بمفردهما دون وساطات حقيقية من قبل أسرتيهما، مما قد يتسبب بتعثر علاقتهما الزوجية والانتهاء إلى الطلاق. إن تأخر الفرد في الزواج قد يؤدي أحيانًا إلى تكيف الشخص مع حياة العزوبية لدرجة أن زواجه المتأخر قد يمثل له تحديًا كبيرًا في مشاركة التفاصيل الحياتية مع الزوج/ ة، في حين أن محدودية وعي المتزوجين مبكرًا قد تساعدهما على التكيف سريعًا مع الحياة الزوجية وتُسهل من انسجامهما الفكري والنضج المشترك، الأمر الذي يساهم في النهاية في صنع الذاكرة المشتركة ويحد من احتمال الطلاق. يمكن القول أيضًا أن تأخر الزواج في المدينة يتيح الفرصة للنساء للتعلم والعمل مما يمنحهن استقلالًا اقتصاديًا يقلل من اعتمادهن على أزواجهن مستقبلًا، في حين يحول الزواج المبكر في الريف وفي كثير من الأحيان دون إكمال الفتيات لتعليمهن، وبالتالي يعزز من تبعيتهن الاقتصادية للرجل سواءً كان ذلك قبل أو بعد الزواج، مما يساهم ذلك في تقليل الخيارات المتاحة أمامهن ويدفعهن إلى الاستمرار في الزواج حتى وإن رافق ذلك تحديات وظروف صعبة. وعليه يمكن أن نشير إلى أنه في الوقت الذي يعد فيه الطلاق مؤشرًا واضحًا على فشل العلاقة الزوجية، فإن استمرار الزواج لا يعد دليلًا قاطعًا على نجاحه، إذ إن استمرار الزواج قد يحدث لأسباب عديدة، فضلًا عن نجاحه، منها الضغط الأسري والاجتماعي والتبعية الاقتصادية للمرأة والتضحية لأجل الأطفال وعوامل أخرى كثيرة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**الإستنتاجات**:

1. أثبتت النتائج وجود تباين إقليمي حاد في توزيع حالات الطلاق بين محافظات العراق، حيث يزداد تركيز هذه الظاهرة في المناطق الحضرية ذات الثقل الإداري والتركز السكاني الكبير، كما حدث في محافظتي (بغداد والبصرة)، وينخفض في المحافظات ذات الطابع الريفي، كمحافظات (المثنى، صلاح الدين، وبابل).
2. تبين من نتائج تطبيق التحليل الإحصائي معامل ارتباط بيرسون (r= 0.5390) وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) متوسطة القوة وذات دلالة معنوية حقيقية بلغت (p= 0.0382)، مما يعني ذلك إن ارتفاع مستوى التحضر يرافقه ارتفاع في حجم ظاهرة الطلاق كنتيجة عرضية لحالات التفكك الأسرية في المجتمعات الحضرية.
3. أظهر معامل التحديد ($R^2$= 0.2905) أن المتغير البيئي (نسبة الحضر والريف) يفسر بمفرده حوالي نسبة 29.05% من التباين الإقليمي لحالات الطلاق، أما النسبة المتبقية من التفسير فمردها إلى المتغيرات الجغرافية الأخرى.
4. أما تحليل التباين أحادي الاتجاه (One- Way ANOVA) بدلالته القوية جدًا والتي بلغت (p= 0.0068) فقد أكد وجود فروق جوهرية وحقيقية بين الأقاليم الجغرافية الأربعة المستخرجة بناءً على تباين درجة الحضرية بين المحافظات، مما يعني ذلك أن تقسيم المحافظات إلى أقاليم وفقًا لمعيار (DEGURBA) الدولي لدرجة الحضرية هو تقسيم علمي يفرز أنماطًا ديموغرافية متباينة فيما يتعلق بمستوى الاستقرار والتفكك الأسري.

**التوصيات**:

1. بدلًا من اعتماد سياسات مركزية موحدة، يفضل الأخذ بالإعتبار الوزن الديموغرافي المتباين للأقاليم الجغرافية في وضع خطط الدعم الاجتماعي وبناء مراكز الإرشاد الأسري بما يتناسب مع الفئة الكمية لكل إقليم.
2. يُنصح بضرورة توسيع التخطيط العمراني في الأقاليم ذات الحضرية الفائقة (مثل بغداد) عبر إنشاء مجمعات سكنية خارج الحدود البلدية للمدينة يمكن أن تستقطب الأسر النووية أو الأزواج الجدد، مما يخفف ذلك من الكثافة السكانية المرتفعة و حدّة الإجهاد الحضري الذي تشهده هذه المدن، ليؤدي ذلك بالتالي إلى الحد من الخلافات الزوجية الناجمة عن مشاكل الاكتظاظ وأزمة السكن الخانقة.
3. تفعيل دور مكاتب الوساطة والبحث الاجتماعي في الدوائر الاستئنافية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة (كبغداد والبصرة) وحثها على فرض فترة هدنة وتهدئة قانونية قبل الشروع بالتدوين الرسمي لدعاوى الطلاق.
4. يقترح الباحث أن تقوم وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بتسيير وحدات قانونية واجتماعية دورية في المناطق الريفية هدفها حصر وتوثيق حالات الطلاق والزواج الشفهية وغير المسجلة، مما يسهم ذلك في نقل صورة واقعية عن معدلات الطلاق في هذه المناطق ويتيح الفرصة للباحثين بدراسة موضوعية للتباين المكاني لهذه الظاهرة وللمخططين بوضع المعالجات المناسبة.
5. يقترح الباحث أيضًا اعتماد المعايير الدولية لدرجة الحضرية (DEGARBA) من قبل هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية بوزارة التخطيط لدى قيامها بنشر قواعد البيانات الأسرية

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

المحدثة، مما يسهل ذلك عملية تتبع العلاقة بين نمو المدن ومؤشرات الظواهر الاجتماعية المرافقة لها.

## المراجع:

(بلا تاريخ).

*الإقليمية، الدليل المنهجي للأنماط*. (2019). لوكسمبورغ: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

أحمد عبد السميع طبيه. (2008). *مبادئ الإحصاء* (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار البداية.

أماني موسى محمد. (2007). *التحليل الإحصائي للبيانات*. القاهرة، مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث- كلية الهندسة- جامعة القاهرة.

باسم عبد العزيز عمر العثمان، و حسين عليوي ناصر. (2014). *الجغرافيا الاجتماعية مبادئ وأسس وتطبيقات* (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الوضاح للنشر.

عبد المنعم عبد الوهاب محمد. (2018). أثر الأحكام القانونية لإيقاع الطلاق على إزدياد حالاته في المجتمع العراقي. *كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم: التفكك الأسري*، صفحة 133.

فاضل حسن كطافة الياسري. (2006). العراق وموقعه المجاور لإيران دراسة في الجغرافية السياسية. *رسالة ماجستير في الجغرافية*. كلية التربية- الجامعة المستنصرية.

فتحي عبد العزيز أبو راضي. (2000). *الأساليب الكمية في الجغرافيا*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد عاطف غيث. (1978). *تاريخ التفكير الاجتماعي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مصطفى الخشاب. (1985). *دراسات في علم الإجتماع العائلي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

وزارة التخطيط. (2024). *ورقة حقائق حول واقع المراة في العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق ومتوسط العمر عند الزواج والترمل والعزوبية*. بغداد: دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات تمكين المرأة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

**References:**

Regional, Methodological Guide to Patterns. (2019). Luxembourg: Eurostat, Statistical Office of the European Union, in cooperation with the United Nations and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

Ahmed Abdel-Samie Tabieh. (2008). Principles of Statistics (Vol. 1). Amman, Jordan: Dar Al-Bidaya.

Amani Moussa Mohamed. (2007). Statistical Analysis of Data. Cairo, Egypt: Center for Graduate Studies and Research Development, Faculty of Engineering, Cairo University.

Basem Abdel-Aziz Omar Al-Othman and Hussein Aliwi Nasser. (2014). Social Geography: Principles, Foundations, and Applications (Vol. 1). Amman, Jordan: Dar Al-Waddah Publishing.

Abdel-Moneim Abdel-Wahab Mohamed. (2018). The Impact of Legal Provisions on Divorce on its Increased Cases in Iraqi Society. Proceedings of the International Conference on Family Disintegration, p. 133.

Fadhil Hassan Katafa Al-Yassiri. (2006). Iraq and its proximity to Iran: A study in political geography. Master's thesis in geography. College of Education - Mustansiriyah University.

Fathi Abdel-Aziz Abu-Radi. (2000). Quantitative Methods in Geography. Alexandria: Dar Al-Maarefa Al-Jami'iya.

Mohamed Atef Ghaith. (1978). A History of Social Thought. Alexandria: University Knowledge House.

Al-Khashab, M. (1985). Studies in family sociology. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Ministry of Planning. (2024). Fact sheet on the reality of women in Iraq regarding marriage and divorce rates, average age at marriage, widowhood, and singlehood. Baghdad: Directorate of Human Development, Women Empowerment Policies Department.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.558-582

# Regional Variation of the Divorce Phenomenon in Iraq and Its Relationship with the Population's Rural-Urban Composition for the Year 2024

**Lect. Ayad Shather Abd Azzouz (Ph. D.)**
Department of Geography - College of Education
Mustansiriyah University
E-mail: ayad.sh@uomustansiriyah.edu.iq

**Abstract**:
This research examines the phenomenon of divorce in Iraq and its spatial variations, as well as its connection to the varying Rural-Urban Composition of the governorates' populations. The research aims to divide Iraq's governorates into regions and determine the nature of the relationship between urban and rural population characteristics and divorce rates within these regions. To achieve this, the researcher employed several statistical methods. The Urbanization Degree Scale (DEGURBA) was used to divide Iraq's governorates into regions based on the varying percentage of urban residents in each. Additionally, Pearson's correlation coefficient (r), simple linear regression analysis, and one-way ANOVA were used to statistically analyze the phenomenon and measure the relationship between the urbanization degree variable and the number of divorces. The research yielded several results, most notably the division of the study area into four distinct regions with varying urban and rural population compositions. Furthermore, the statistical analysis revealed a Pearson correlation coefficient ($r = 0.5390$) between the two variables, indicating a moderately strong and statistically significant positive correlation. The p-value ($p = 0.0382$) and the coefficient of determination ($R^2 = 0.2905$) showed that the environmental variable (urban/rural degree) alone explains approximately 29.05% of the regional variance in divorce cases. Furthermore, a one-way ANOVA with a very strong significance ($p = 0.0068$) confirmed the existence of substantial and real differences between the four geographical regions identified based on the variation in urbanization degree among the governorates.

**Keywords**: geographical regions, Rural-Urban Composition, urbanization degree, divorce.